واقع سياسة الاستثمار وأثرة في النمو الزراعي في العراق للمدة(1980-2003) .

يسرى محمود قاسم ألمولى

كلية ألزراعة والغابات-جامعة ألموصل

الخلاصة :-

يلعب القطاع الزراعي في اغلب البلدان النامية والمتقدمة دوراً كبيراً في توفير المنتجات الزراعية والغذائية والمدخلات الوسيطة في العديد من الصناعات التحويلية وفي توفير قدر كبير من فرص العمل لشريحة واسعة من فئات المجتمع ، فضلا عن دوره في توريد العملات الأجنبية اللازمة لتمويل جزء كبير من برامج وخطط التنمية الاقتصادية . في حين يشير الواقع الاقتصادي في العراق بان القطاع الزراعي له دور قليل الأهمية في تحقيق الإغراض المشار أليها سابقا ً، فضلا عن معاناته من مشكلة الغذاء التي يكمن سببها في تزايد أعداد السكان بمعدلات لاتواكب معدلات النمو في الناتج الزراعي ، وشحه الموارد المائية ، وتخلف التقنية المستخدمة في الزراعة ، وضعف كفاءة الأيدي العاملة الزراعية ، والهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدينة. واعتمدت الدراسة على فرضية مفادها وجود عدد من العوامل التي تؤثر في النمو الزراعي في العراق خلال المدة (1980-2003) وتم الاعتماد على مفاهيم النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة بشأن تحديد العوامل المؤثرة على نمو الناتج الزراعي في العراق، والتي تم الحصول عليها من بيانات السلاسل الزمنية وتم التحليل بطريقة المربعات الصغرى واختيرت الدالة الخطية كأفضل توفيق للمعادلة وفق المفاهيم الاقتصادية وتبين من خلال التحليل معنوية أربعة من المتغيرات المؤثرة وبمستوى معنوية .($p\leq 0.05$) وهي (رأس المال، المساحة المزروعة، التكنولوجيا الميكانيكية، القوى العاملة الزراعية) وتبين أيضا عدم معنوية متغير (الاستثمار الزراعي) وسبب ذلك الانعكاسات السلبية للحروب والحصار المفروض على العراق بالإضافة إلى تركيز الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنى التحتية وإهمال مشاريع الإنتاج الزراعي وكل ذلك أدى إلى ضعف الاستثمار في العراق.

Abstract:

The Agricultural sector in the most developing and developed countries which contribute largely to provision the Agricultural and foods products and also the mediating savings of many transformation industries which had a role to provision the jobs opportunities for many of the society classes . Moreover which has an important role to provision foreign currency for the final of great part of economic development plans and programs . The economic reality in Iraq has been a slight role in realizing the objectives mention above and the suffer from food problem that is represented by

ISSN 2072-3875

increase number of population more than Agricultural production rate and decrease of the water resources, technique failure were used in agriculture sector, weakness of laborers forces in agricultural performance,and negative emigration from the rural to the city.This study was depend on hypothesis of economic knowledge that deals with have many factors effecting on growth of Agricultural production in Iraq within period (1980 – 2003).The data of this study was collected and were analyzed by using smallest squares method and then chose the liner familiarity as optimal reconciliation of equation with according to the economic knowledge's.The results observation that there were a significant effect ($p \leq 0.05$).Four variables which were (to make fortune , farm area, mechanic technology , Agriculture laborer force) , Moreover, the results of this study was indicated that there were no significant effect on the Agricultural utilization because the negative reflects of wars and investment economic in Iraq.In addition,the utilization exchanges were constricted on many builds negliance of Agricultural products projects that leads to fall the utilization in Iraq at the bottom projects and at the built sat the bottom.

المقدمة :

يعد القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لتجهيز المواد الغذائية اللازمة للسكان كما يساهم بدور بالغ الأهمية في الحصول على النقد الأجنبي عن طريق توسيع الصادرات والحد من الاستيرادات ، هذا الدور له أهمية بارزة في المراحل المتقدمة من التنمية ، تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة قلة الموارد أو سوء استخدامها مما يترتب عليه قلة السلع الغذائية والخدمات الإنسانية ، وللتغلب على هذه المشاكل تعمل الدولة جاهدة على أعادة توزيع مواردها الاقتصادية بغية أستخدامها بدرجة عالية من الكفاءة الإنتاجية للحصول على أكبر دخل قومي ممكن . وبالرغم من أن الزراعة تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في العراق ، حيث يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية كونه يؤمن الغذاء بشقيه الحيواني والنباتي للمواطن ويستوعب من خلال نشاطه وفعالياته الإنتاجية عدد كبير من الأيدي العاملة ، ولأنه اكتسب هذه الأهمية البالغة فلا بد من تسخير الإمكانيات المتاحة لتعزيز وتفعيل نشاطه واستغلال الموارد الوفيره التي يمتلكها العراق من أراضي ومياه وخبرات مما يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين الأمن الغذائي. وقد بلغت مساهمة الناتج الزراعي(5.69 %) من الناتج المحلي الإجمالي .، وكانت مساهمة العمال الزراعيين (30.42 %) من العمالة الكلية في عام 1989 . وازدادت مساهمة الناتج الزراعي لتصل إلى (13.71 %) من الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل هبطت نسبة العمال الزراعيين لتصل إلى (21.92 %) من العمالة الكلية عام 2000 واستمر انخفاض العمال الزراعيين حتى وصل 12.61% من العمالة الكلية ويعود سبب ذلك إلى الهجرة السلبية من الريف إلى المدن ولكن الناتج الزراعي وصل ارتفاعه بشكل ملحوظ ليصل إلى (32.10 %) من

ISSN 2072-3875

الناتج المحلي الإجمالي . ويعود سبب ذلك إلى تضخم قيمة الإنتاج الزراعي عن طريق حساب تعادل الدينار العراقي بالدولار الأمريكي (التقرير الاقتصادي عام 2001) .

أهمية البحث :

يعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي مؤشراً مهماً لأداء القطاع الزراعي وتأتي هذه الأهمية من دور القطاع الزراعي في أنتاج الغذاء لإشباع حاجات الإعداد المتزايدة من السكان وتوفير فرص العمل لشريحة واسعة من السكان ومصدراً لتوريد العملات الصعبة اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي موازين المدفوعات فضلاً عن دورة في تنمية قطاعات أخرى ترتبط به وتتفاعل معه كالصناعة والتجارة والخدمات .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة واقع سياسة الاستثمار وأثره في نمو الناتج الزراعي في العراق وللمدة (1980-2003).

مشكلة البحث :

ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق نتيجة عدم وجود استراتجيات واضحة المعالم تعتمد على إمكانيات البلد .

منهج البحث :

اعتمد البحث في منهجه على أسلوب الربط بين اتجاهين :

أ- وصفي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه .

ب- كمي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي واسالبه ومن ثم تفسير النتائج .

سوف نتطرق للموضوع من خلال المحاور الآتية :

_المحور الأول : واقع الاستثمار الزراعي في العراق .

_المحور الثاني : الدراسات السابقة .

_المحور الثالث : مواد البحث وطرائقه .

_المحور الرابع : النتائج والمناقشة .

الاستثمار الزراعي في العراق :

ISSN 2072-3875

لم تنظر السياسات المتعاقبة في العراق إلى القطاع الزراعي باعتباره عنصراً فعالاً في النمو الاقتصادي وقوة دافعة له والذي بوسعه تقديم مساهمات مهمة في التحول الهيكلي للاقتصاد . لقد كانت هذه السياسات تفهم التنمية بشكل عام من زاوية تعاظم دور القطاع الصناعي وتدني الحصة النسبية للزراعة في الإنتاج القومي ، فقد ركزت هذه الآراء على الصناعة باعتبارها محرك للنمو الاقتصادي ، انطلاقاً من أن الاستثمارات في الصناعة تدفع إلى استثمارات لاحقة في أنشطة اقتصادية أخرى مولده للدخل في مسيرة التنمية مما سيؤدي بدوره إلى نمو اقتصادي أسرع وأوسع قاعدة . أما الاستثمارات في القطاع الزراعي ولأسباب ترتبط بطبيعة القطاع نفسه، فإنها حسب وجهة نظرهم ليست بنفس هذا المستوى من الديناميكية .أن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي استمرت في التردي حتى وصلت إلى نسبة قدرها (14%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1960 ، وخلال العشرين سنة التي تلت 1960 كان معدل نمو القطاع الزراعي ضعيفا جداً (2,6 %) فقط . أن العراق كان مكتفياً ذاتياً (100%) من الإنتاج الزراعي حتى أواخر الخمسينات ، انخفضت هذه النسبة إلى(75%) خلال الستينات ومن ثم إلى (67%) خلال السبعينات لتصل إلى أدنى مستوى لها(30%) خلال الثمانيات(الشيخلي ، 2002) . على الرغم من تعدد خطط وبرامج أصلاح وتنمية القطاع الزراعي والعمل على أقامة بنية تحتية زراعية مثل أقامة السدود والخزانات وتقديم الدعم للمزارعين من بذور وأسمدة ومعدات وشراء المحاصيل الزراعية ، مازال الاقتصاد الزراعي متخلفا وإنتاجية ألرقعة الزراعية منخفضة يصاحبها ضعف كبير في استخدام التقنيات الحديثة (داوؤد ،2010).أن افتقار العراق إلى استراتيجيات واضحة أدى إلى ضعف اقتصادي شامل وخاصة في القطاع الزراعي وتهميشه في خطط التنمية وندرة الاستثمار في هذا القطاع بفرعيه النباتي والحيواني . يتوفر في العراق مستلزمات زراعية وفيرة من ارض وموارد مائية وبشرية لبناء قطاع زراعي ناجح فضلاً على أن القطاع الزراعي في العراق بحد ذاته يعد ارضاً خصبه للاستثمار فيه وذلك لما يتمتع به العراق من المقومات السابقة مما يجعل المشاريع الاستثمارية الزراعية ذات فوائد كبيرة وكثيرة بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية بالثروة الحيوانية حيث يمتلك العراق بيئة جيدة جداً لتطوير وتوسيع هذه الثروة تطويرها . أن الاستثمار في قطاع الزراعة يفتح أفاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والزراعي ويطور من واقع الزراعة في العراق ويجذب الكثير من رؤوس الأموال والمستثمرين الإضافيين إلى هذا القطاع إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة.

وتتطلب عملية أنجاح الاستثمار الزراعي في العراق أيجاد المناخ المناسب والمهيأ لتفعيل هذا الاستثمار والقيام به على أكمل وجه وبناء قاعدة تسهم بالنهوض بالواقع الزراعي . ولابد من جعل الأنظمة والإجراءات مبسطة وفاعلة قدر الإمكان ، أن تأهيل وتدريب الفلاحين وتوعيتهم بفوائد الاستثمار الزراعي يخدم واقعهم الحالي ويعمل على بناء أسلوب التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة من خلال توفير البنى التحتية الضرورية لإنجاح المشاريع الاستثمارية الزراعية (ألكعبي ، 2003) .

ISSN 2072-3875

الدراسات السابقة :

أن من أهم البحوث والدراسات التي أجريت في هذا الشأن دراسة أجراها الباحث مهيدي (1983) حول فعالية الاستثمار الزراعي وأثره على نمو الدخل القومي في العراق التي بين فيها إن رفع الإنتاجية في القطاع الزراعي لا يمكن أن يتم دون توجيه مزيد من الاستثمارات لخدمة رأس المال الاجتماعي متمثلا بالسدود والري والبزل واستصلاح الأراضي من جهة والمكننة الزراعية والأسمدة الكيمياوية من جهة أخرى . واستنتج أن العراق يعاني من عدم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة بصورة كاملة وكذلك إنتاجية الأرض الزراعية هي دون المستوى المطلوب وبين أن السياسة الاستثمارية في العراق ارتبطت ارتباطا وثيقا بالظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها . وان هذا القطاع لم يستطع أن يساهم مساهمة فعالة في نمو الدخل القومي أو في تحقيق أهداف الخطط الاقتصادية كونه لم يحقق معدلات نمو جيد .

وفي دراسة أخرى (قصيرة ،1984) ألمتعلقة بالتطور الزراعي في البلدان النامية وأثره في توزيع الأيدي العاملة مع أشارة خاصة للعراق . وقد أوضحت تلك ألدراسة أن حالة التطور الاقتصادي الحاصلة في البلدان النامية منها العراق ، وبين فيه العوامل المؤثرة في نمو ناتجها الزراعي ومنها المكننة الزراعية الحديثة ،البذور المحسنة ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية ، واستخدام المحاصيل المقاومة للجفاف . وأوضح ايضاً بان ارتفاع معدلات نمو هذا القطاع في العراق والتي ساهمت بدور ايجابي وفاعل في توجيه المزارعين نحو تنويع المحاصيل الزراعية خلال الدورة الزراعية الواحدة فضلا عن دوره في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة .وكذلك تطرق زايد (1990) في دراسته عن (الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث) وأشار فيها إلى أن واقع القطاع الزراعي في البلدان النامية التي أوضح فيها انه مرتبط بالنشاط الخاص في القطاع الزراعي جعلت منه قطاعاً لايقدر على تحقيق الاستغلال الأمثل لموارده الزراعية والاقتصادية ولم يتمكن من توجيهها نحو السبيل الذي يسهم في رفع معدلات نمو الناتج الزراعي وأشار إلى ضرورة تدخل الدولة في القطاع الزراعي النامي بهدف القيام بإصلاحات جذرية أهمها إعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية بصيغة جديدة من شأنها أن تحقق العدالة في التوزيع والتي يتحقق منها الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية.

وكذلك ذكر جلال (1986) في دراسته حول تخطيط الاستثمار في العراق من خلال استعراض وتحليل محاولات السلطات العراقية تنفيذ الخطط والبرامج الاستثمارية المتوسطة والقصيرة المدى مع الإشارة إلى الاستراتيجيات التنموية والسياسات الاقتصادية التي تحكم هذه العملية ،بالإضافة إلى توضيح الهياكل المؤسسية التي من خلالها تتم عملية إعداد وتنفيذ خطط الاستثمار وشرح النتائج التي ترتبت على تنفيذ خطط الاستثمار وشرح النتائج التي يترتب عليها على تنفذ هذه الخطط بقدر تعلق الأمر بتكوين رأس المال وزيادة الدخل القومي والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي . وتشخص الدراسة المشاكل الأساسية التي تواجه عملية تخطيط الاستثمار في العراق .

ISSN 2072-3875

وتوصل الباحث إلى أن التخطيط السليم للاستثمار الزراعي في العراق يتطلب أعطاء اهتمام كبير بمسالة تحديد الحجم الأمثل للاستثمار الكلي وربط ذلك بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي ، وتحقيق معدلات نمو تقلل من الاختناقات والضغوط التضخمية.فيما أوضح عبد القادر (2000) في دراسته بعنوان (اتجاهات حديثة في التنمية) وأشار الى أن تحقيق النمو والتنمية الزراعية في ألبلدان ألنامية فيها يتوقف على عدد من العوامل منها إدخال تقنية حديثه في قطاعها الزراعي وما يصاحب ذلك من استخدام الآلات والمعدات ألحديثه والتوجه نحو التخصص وتقسيم العمل والتكامل مع بقية القطاعات والانفتاح على العالم الخارجي . على اعتبار أن ذلك السبيل الأمثل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

مواد البحث وطرائقه :

النموذج القياسي وتقدير المعلمات وتفسيرها :

يعد الاقتصاد القياسي أداة رئيسية تسهم في تقييم مكونات النظرية الاقتصادية من خلال إعطائها تقديرات عددية تقربها من الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولا ويحاول هذا العلم الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنبؤ ودراسة التغيرات الهيكلية.في موضوع الدراسة الحالية التي تشمل دراسة واقع سياسات الاستثمار وأثرها في نمو الناتج الزراعي في العراق وللمدة (1980 – 2003) فأن اغلب الدراسات السابقة تشير إلى إن المتغيرات الآتية هي أكثر المتغيرات تأثيرا في النماذج القياسية المعتمدة في تقدير الظاهرة موضوعة البحث وكما يأتي :

- **المتغيرات المعتمدة :** لقد تم الاعتماد على نمو الناتج الزراعي بوصفه المتغير المعتمد في النماذج القياسية لتقدير اثر الاستثمار في نمو الناتج الزراعي .
- **المتغيرات المستقلة :** تم الاعتماد على المتغيرات الآتية :

X_1	قيمة رأس المال	(مليون دينار)
X_2	القوى العاملة الزراعية	(ألف عامل)
X_3	التكنولوجيا الميكانيكية الزراعية	(حصان)
X_4	المساحة المزروعة	(ألف هكتار)
X_5	الاستثمار الزراعي	(مليون دينار)

اجل إثبات فرضية البحث استخدمت بيانات السلاسل الزمنية خلال المدة (1980 – 2003) بعد تحويل قيمها من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة بهدف استبعاد الآثار التضخمية التي تنعكس من القيم الجارية، فضلا عما سبق فأن السلاسل الزمنية تعكس

ISSN 2072-3875

المتغيرات الحاصلة في نمو الناتج الزراعي بحسب ما للبلدان من سمات وخصائص من حيث مرحلة تطوره التنموي ومستوى تأثير سياسات الإنتاج ولإغراض التقدير والتحليل استخدم نموذج قياسي وبعدة صيغ ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد والمعتمدة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كونها تعطي أفضل التقديرات غير المتحيزة ولمزيد من الاطلاع على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وفق ماجاء به (كاظم ومسلم ،2,2002–16) ومن اجل الوصول إلى أفضل النتائج تم تطبيق نموذج قياسي بأربع صيغ هي (الخطية ، شبه اللوغارتمية،اللوغارتمية المزدوجة ، المعكوسة) التي اجتازت الاختبارات الإحصائية (R_2-T-F) والقياسية (D-W Kelin) وبمستوى معنوية ($P\leq 0.05$) والتي من خلالها يتم التعرف على مدى توافق إشارات المعلمات المقدرة وحجومها مع مفاهيم النظرية الاقتصادية .

النتائج والمناقشة

يعد إجراء الاختبارات الإحصائية للدوال المستخدمة تبين بأن الصيغة الخطية أعطت أفضل النتائج الآتية :

$$Y= - 23851+0.009293X_1+21.45X_2+0.001902X_3+0.01955X_4-0.2301X_5$$

(3.80) (1.67) (0.77) (0.08) (-120)

$t = (-1.67)$, $F= 5.37$, $D.W.= 1.91$, $R_2= 0.59$.

توضح نتائج الاختبار للدالة المقدرة أعلاه بأن قيمة (R_2) تشير إلى أن المتغيرات المستقل تفسر (0.59) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، في حين (0.41) من التغيرات التي تحصل في المتغير المعتمد تفسر بواسطة المتغير العشوائي .
وأوضحت قيمة (F) معنوية الدالة المقدرة من الناحية الإحصائية ، وبينت قيمة (D.W) عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات .
وكذلك أوضحت نتائج التقدير معنوية ألمتغير (رأس المال X_1) وهذا يعني أن زيادة مقدارها وحدة واحدة من هذه النسبة تؤدي إلى زيادة في الناتج الزراعي (0.009) وجاءت هذه النتيجة مطابقة لمفهوم النظرية الاقتصادية انه كلما زاد رأس المال زاد الاستثمار وبالتالي زيادة في الناتج الزراعي وهذا يعود إلى الجهد الاستثماري في بناء المشاريع التحتية والإنتاجية في عقد الثمانينات وأدى ذلك إلى النهوض بمستوى الإنتاج الزراعي.

كما أوضحت نتائج التقدير أيضا معنوية ألمتغير (القوى العاملة X_2) على اعتبار أن ارتفاع حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي وارتفاع الأهمية النسبية للقوى العاملة لهذا القطاع بالنسبة لإجمالي القوى العاملة في الاقتصاد أدى إلى أن تساهم بنسبة جيدة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على زيادة كفاءتها الإنتاجية .

بينما أوضحت نتائج التقدير أيضا معنوية ألمتغير (التكنولوجيا الميكانيكية X_3) وهذا يعني أن زيادة التكنولوجيا الميكانيكية يترتب عليها زيادة في الاستثمار الزراعي وبالتأتي زيادة في كمية الإنتاج وهذا مطابق لمفهوم النظرية الاقتصادية التي تؤكد بأن استخدام التكنولوجيا الميكانيكية له تأثير على زيادة الإنتاج ثم زيادة الاستثمار الزراعي .

ISSN 2072-3875

وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير (المساحة المزروعة X_4) وهذا يعني أن زيادة الاستثمار في المساحات الزراعية بشكل منتظم وكفاءة نتيجة اتخاذ الحكومة عددا من التدابير منها زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب وزيادة أسعار شراء المحاصيل الزراعية(الحبوب) وتقديم قروض ذات معدلات فائدة منخفضة إلى المزارعين .وكذلك أوضحت نتائج التقدير عدم معنوية ألمتغير (الاستثمار الزراعي X_5) هذا مخالف لمفاهيم النظرية الاقتصادية التي تؤكد معنوية العلاقة بين الاستثمار الزراعي وكمية الناتج الزراعي وذلك بسبب السياسات المتعاقبة في العراق التي ركزت على القطاع الصناعي باعتباره محرك للنمو الاقتصادي أما الاستثمار في القطاع الزراعي ولأسباب تتعلق بطبيعة القطاع نفسه فأنها ليست بنفس المستوى من الديناميكية .كما أن تزايد التخصصات الاستثمارية نتيجة لتزايد الإيرادات النفطية لم يرافقها تزايد في نسب التنفيذ المالي ويعود ذلك إلى تدني كفاءة الأجهزة التنفيذية .

الاستنتاجات :

1- أن القطاع الزراعي لم يؤد ي دوره في التنمية الاقتصادية وذلك لضعف قدرته على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان بصورة كافية مما زاد من استيراد القطر للمواد الغذائية .

2- على الرغم من التطور الحاصل في استخدام المكننة الزراعية إلى إن العراق لايزال متخلفاً في استثمار المكننة الزراعية قياساً بدول العالم.

3- أن العرق يمتلك إمكانيات كبيرة متاحة للإنتاج الزراعي ألا أنها غير مستغلة بصورة اقتصادية ،

4- خضوع الزراعة في العراق لظروف المخاطرة واللايقين ، آذ أن سيطرت الظروف الطبيعية على الزراعة بدرجة كبيرة مما ترتب على ذلك تكرار حالات الجفاف و الإصابة بالآفات الزراعية التي انعكست أثارها في تذبذب الإنتاج الزراعي من سنة لأخرى واثر ذلك سلباً على نمو أنتاجها الزراعي .

التوصيات

1- زيادة القدرة التنافسية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية.

2- تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاج الزراعي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية ومكافحة التصحر والزحف العمراني على الأراضي الزراعية

3- تبني سياسة زراعية شاملة للموازنة بين الكميات المنتجة من السلع الزراعية (نباتية ،حيوانية) بين الحاجة للاستهلاك المحلي .

4- تنمية الاستثمارات الزراعية عن طريق تبني خطه اقتصادية وبرامج مالية تضعها لجان علمية متخصصة ترصد الأموال اللازمة لاصطلاح الأراضي .

5- مساواة القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي من حيث منح الامتيازات الضريبة والمالية .

6- الاعتماد على التكنولوجيا الخاصة بالتقنية الزراعية لغرض زيادة الإنتاج كماً نوعاً .

ISSN 2072-3875

جدول (1) : يوضح تحليل ألبيانات للمتغيرات ألمعتمدة في ألاستثمار ألزراعي .

السنة	أجمالي الناتج الزراعي (مليون دينار)	تكوين رأس المال الثابت (مليون دينار)	القوى العاملة الزراعية(ألف عامل)	التكنولوجيا الميكانيكية (ألف حصان)	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	الاستثمار الزراعي (مليون دينار)
	Y	X1	X2	X3	X4	X5
1980	7419	827136	976	2020.9	5628	267
1981	7425	948896	976	2222	4772	365
1982	8331	972541	976	2429.6	5750	368
1983	778	754105	981	2788.64	7200	247
1984	8527	964885	965	2782.79	7200	219
1985	1002	611416	976	2972	7200	215
1986	937	454831	1005	3227.89	7200	112
1987	861	362544	1029	3142	7200	86
1988	908	437400	1057	2993.4	8000	100
1989	982	435650	1082	2973.02	8000	100
1990	1027	253996	1046	2973.03	61866	739
1991	801	51769	1096	2961	61866	352
1992	983	125668	1128	3000.44	61866	116.5
1993	965	136454	1025	3000.44	62686	185.3
1994	1460	97134	1036	3948.45	63474	55.9
1995	1180	51936	1040	3954.8	65064	34.15
1996	1182	19125	1036	4085	67211	43.5
1997	1248	36108	1040	4425.41	62688	34.8
1998	1829	28182	1120	4645.84	65663	431
1999	2336	26102	1145	4445.84	5540	96.3
2000	2673	35878	1136	4645.84	5540	101.8
2001	2279	30054	1128	4745.82	6090	100.8
2002	2429	30678	1136	4679.18	6090	968
2003	2460	32203	1133	4690.29	6090	948

الجهاز المركزي للإحصاءات المجموعة الإحصائية للسنوات (1980-1994).

المصادر

الشيخلي ، عادل عباس (2008)، أراء في المشاكل والتنمية الزراعية في العراق،الموقع على الانترنت WWW.forums.b-99.com

ألكعبي ، جلال (2010) . آفاق الاستثمار الزراعي في العراق ، شبكة الإعلام العراقية ، جريدة الصباح ، الموقع على الانترنت www.alsbaah.com

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2000).السياسات الزراعية في عقد التسعينات- ص 69،الخرطوم.

أموري هادي كاظم وباسم شلبيه مسام (2002). القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق، مكتبة دنيا الأمل ، بغداد .

ISSN 2072-3875

جامعة الدول العربية(2001).التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، دار الفجر ، أبو ظبي .

راضي، محسن داؤود (2010) .اقتصاديات الإنتاج الزراعي في العراق، جريدة الصباح ، شبكة الإعلام العراقية.الموقع الانترنت paper WWW.alsbaah.com .

مهيدي ، خليف فيروز(1983).فعالية الاستثمار الزراعي وأثره على نمو الدخل القومي في العراق ،رسالة ماجستير، جامعة الموصل

قصيرة،أنور نعيم (1984) .التطور الزراعي في البلدان النامية وأثره في توزيع الأيدي العاملة مع أشارة خاصة للعراق ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (6) العدد (11) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

فرهنك ، جلال (1986) . تخطيط الاستثمار في العراق ، مجلة الاقتصادي ،العدد الأول ، تموز .

عطية ، محمد عبد القادر(2000).اتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية .

أموري هادي كاظم وباسم شلبيه مسام (2002). القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق، مكتبة دنيا الأمل ، بغداد .

وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي ، الجهاز المركزي للإحصاءات،المجموعة الإحصائية للسنوات (1980–1994) .

ISSN 2072-3875